

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري
**An analytical reading of the phenomenon of illegal
immigration in Algerian society**

بن علجية نادية¹

¹ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)،

nadia.benaldjia@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/01 تاريخ القبول: 2024/11/06 تاريخ النشر: 2024/11/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهم الظواهر السلبية التي تعاني منها مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في العالم ألا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية التي عرفت انتشارا متسارعا عبر مرور العصور وهي في تزايد مستمر بحيث تشكل خطرا وتهديدا متعدد الجوانب وعلى كافة الأصعدة سواء على المستوى الفردي أو المجتمع أو الوطني أو الدولي، مما دفع بنا للخوض في غمار البحث حول هذه الظاهرة ومحاولة التعرف على أسباب التي تجعل الفرد يتخلى عن كل ما يملك ويهاجر إلى أرض غير أرضه وكذا البحث عن الحلول اللازمة من أجل الحد منها.

كلمات مفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، المهاجر.

Abstract:

The aim of this study is to investigate the most significant negative phenomena that both developed and developing countries alike are facing worldwide, namely, the phenomenon of illegal immigration. This social problem has been spreading rapidly over the centuries and continues to increase, posing a multifaceted threat at all levels, whether individual, societal, national, or

international. This has prompted us to delve into research on this phenomenon and attempt to identify the reasons that lead individuals to abandon everything they possess and migrate to foreign lands, as well as to seek necessary solutions to reduce it.

Keywords: Migration, illegal migration, migrant.

* المؤلف المرسل: بن علجية نادية

1. مقدمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر القديمة قدم الإنسان، بحيث يسعى هذا الأخير دائما للبحث عن نمط حياة أفضل لذا كان دائم الترحال والتنقل من مكان إلى آخر بحثا عن الاستقرار والعيش الرغيد، وتطورت هذه الظاهرة وعرفت انتشارا واسعا عبر مر العصور إلى أن أصبحت من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تهدد أمن وسلامة الدول وذلك نتيجة لتوابع التي تنجم عنها مثل: انتشار الأمراض والأوبئة وسرقة والمخدرات والتهرب وغيرها من الآفات الاجتماعية التي تشكل خطرا كبيرا على الدولة سواء من الناحية الاقتصادية أو الأمنية وحتى السياسية والاجتماعية.

والجزائر مثلها مثل سائر بلدان العالم لم تسلم من هذه الظاهرة السلبية التي باتت الشغل الشاغل لدى فئة الشباب، والأمر الذي بات يستدعي دق ناقوس الخطر والبحث عن طرق وأليات للحد من هذه الظاهرة فالיום لم تعد تقتصر على فئة معينة بل تجاوزت هذا الفكر وأصبح ركوب قوارب الموت من كل الفئات العمرية وحتى العائلات وذوي المستوى التعليمي الجامعي في ظل غياب مناصب العمل وتدني المستوى المعيشي أصبح الشاب الجزائري يفكر في الحراقة ويخوض غمار المخاطرة والمجازفة بحياته بطرق غير قانونية بحيث أصبحت مقولته الشهيرة "ياكلني الحوت ومايكلنيش الدود"، كما أن الأرقام والإحصائيات التي تقدمها الدولة يوميا عن قوارب

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري
الموت أضحت مخيفة ومرعبة وبات من الضروري إيجاد حلول والتفكير بجدية للحد
منها ومن هذا كله تنبثق الإشكالية الآتية:

- ماهو واقع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري؟
التساؤلات:

- ماهي الانعكاسات التي تنجم عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟
- ماهي الحلول الواجب اقتراحها للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في
المجتمع الجزائري؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة منتشرة بكثرة في المجتمع الجزائري

الفرضيات الفرعية:

- توجد العديد من الانعكاسات السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في
المجتمع الجزائري.

- توجد العديد من الحلول والاقتراحات الواجب تنفيذها للحد من ظاهرة
الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

أهداف الدراسة:

- حقيقة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري.

-الوقوف على الأسباب والدوافع الأساسية وراء اختيار طريق الهجرة غير
الشرعية.

-معرفة الآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على كافة الأصعدة.

تقديم الحلول والاقتراحات المساعدة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أهمية الدراسة:

باعتبار أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة ديناميكية غير ثابتة في مناطق البحر الأبيض المتوسط وجب تسليط الضوء عليها ودراستها وتحليلها وتفسيرها وفق النظريات اللازمة خاصة وأن هذه الظاهرة تعرف اقبالا كبيرا من مختلف الفئات العمرية وهي في تزايد مستمر بالمقارنة مع السنوات السابقة ولم تعد تقتصر على المهاجرين ذو مستوى تعليمي ضعيف، مما يجعل الاشكال مطروح ويدعو للاهتمام والبحث عن العوامل والظروف المؤدية لها كونها تفتح باب آخر لظاهرة أخرى وهي هجرة الأدمغة لهذا وجب البحث عن السبل والطرق للحد من هذه الظاهرة.

مصطلحات الدراسة:

الهجرة: مصدر فعل هجر، يهجر، هجرانا، هاجر القوم من دار إلى دار بمعنى تركوا الأولى، وتعني الخروج من أرض إلى أرض، وهجرة الشيء يعني تركه. (صايش عبد المالك، 2007، صفحة 36)

عرف انطوني غيدنز الهجرة على أنها دخول الناس إلى بلد آخر للاستقرار فيه والمهاجرة هي عملية الانتقال والترحال التي يقوم بها الناس من موطنهم إلى موطن ثاني بحثا عن الأمن والاستقرار (أنطوني غيدنز و كاين بيرد سال، بدون تاريخ، صفحة 32) الهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته، أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة. (الشهاوي، 2008، صفحة 14) الهجرة غير الشرعية: إن الهجرة عمل فردي اختياري، حر يتم بشكل إرادي وذاتي، وينص القانون الدولي على حق كل شخص في الرحيل عن بلده، ولكن بالمقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلدا آخر لا يتمتع فيه بحق المواطن، أو حق الإقامة القانونية، الحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل، في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها، وتضع كل دولة سياسات ونظم الهجرة القانونية إلها، وبعضها يتسم بالليبرالية والشفافية، والأخرى بالتمييز والانتقائية، وذلك وفقا لظروف

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

وأوضاع كل دولة وفقا لمدى حاجيات الوافدين، فسياسات الهجرة وقوانينها هي من أعمال السيادة الوطنية. (فايزة بركان، 2012، صفحة 12)

عرفت منظمة العمل الدولية OIT الهجرة غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس أنواع من المهاجرين غير الشرعيين هم:

✓ الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية و خلسة من الرقابة المفروضة.

✓ الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، و يخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو يعاقب عليه القانون المحلي.

✓ الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية و بترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم و يصبحون في وضعية غير القانونية.

و بالرجوع إلى التشريع الجزائري في قانون العقوبات فقد عرف الهجرة الغير شرعية على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية والبحرية والجوية وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو مراكز الحدود. (الجريدة الرسمية، 2008)

المهاجر: هو ذلك الشخص الوافد والنازح معا ومصطلح النزوح يعني ترك المكان ثم الوفود ويعني الهجرة إلى مكان ما، فالمهاجر إذن هو الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلية إلى الإقامة الجديدة بهدف الاستقرار أو بدافع البحث عن العمل (علياء شكري، 2006، صفحة 271). ويقابل مصطلح المهاجر مصطلح عامي آخر هو الحراق وهو مصطلح يطلق في إطار تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبح الفرد يسعى للقيام بها مهما كانت التكاليف والتبعات التي تشكل احتراقا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا (على جميع الأصعدة).

فالحراق هو شخص قرر الانتقال إلى دولة بمحض إرادته (غير مجبر) وبطريقة غير قانونية فهو يقوم بمغامرة يجتاز فيها البحر باتجاه أوروبا وغالبية هذه الفئة (الحرقاة) هم من فئة الشباب وفي الوقت الحالي أصبحت الهجرة رفقة العائلة بمعنى هذا لا يستثني وجود بعض القصر والكهول والنساء. (الأخضر عمر الدهيبي، 2010)

2. النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية:

احتلت قضية الهجرة اهتماما كبيرا من طرف المفكرين و الباحثين، باعتبارها ظاهرة معقدة ساهمت في ظهورها العديد من الأسباب والعوامل، وتوضح النظريات المفسرة للهجرة غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاههم التفسيري، فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسيراً لظاهرة الهجرة تسير خبراته الأكاديمية والاقتصادي يقدم تفسيراً اقتصادياً، ويقدم الاجتماعيون تفسيرات ترتبط بالجماعة ومن ثمة هناك اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة الهجرة نذكر منها:

1.2 نظرية النسق الاجتماعي نظرية طرحها هوفمان نوتني أكد أن الانسان كان يحب الاستقرار بطبيعته لهذا فإن الهجرة تتطلب وجود منبهات إما من داخل المجتمع أو من خارجه تدفع الفرد أو الجماعة إلى الهجرة وهي تعد منفذا ومخرجا لحالات التوتر التي تحدث نتيجة لشعوره بالتنافر من واقع هيبته واحترامه ودرجة ارتباطه بالآخرين و الأحداث والأشياء الواقعية وبين ما يتوقعه ويتمناه من ذلك لذا تبرز لديه في تلك اللحظة الحاجة إلى التغيير وعليه فإن الهجرة إلى بيئة جديدة أفضل من تلك التي يعيش فيها تقلل من التوتر ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تولد ضغوطا وصراعات قد تؤدي إلى خلق حالات من التوتر النفسي وعدم التوازن.

2.2 التفسير الاقتصادي

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة وإذ تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار العوامل الطاردة في بلد الاستقبال مثل البطالة، التضخم، قلة فرص العمل... الخ وعوامل الجذب في البلد المستقبل، إلا أن التركيز ظل منصبا على هذه العوامل في بلد الإرسال فقط. ويعني التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل، وأن السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة، حيث يهدف المهاجر من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي ولقد بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه، حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة ومواردها الفيزيكية من خلال تاريخ هذه المنطقة وثقافتها فإنه يمكن تحديد حجم سكان والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده.

3.2 التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة: يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة. فيرى المهاجرين على أن حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا تمعين تلقي بآثرها على الهجرة والمهاجر وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها... الخ. وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة.

أ- النظرية الثقافية: يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام إلى الهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئ فيضها قد يتأثر بعوامل

بن علجية نادية

اقتصادية ملازمة أو بادية في السطح، فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكلا المجتمع ونظامه وعموما فإن ماهو دائم وثابت هو انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم من الداخل أو الخارج الحدود المجتمعية إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان في المنطقة هي نفسها محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيكية بالمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي تأثير الكوارث، القرارات السياسية.

ب -نظرية التنظيم الاجتماعي: يقدم مينجيلا **men gala** نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمعات ونظامها الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة: النسق الثقافي و الاجتماعي ونسق الشخصية. وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تصوره كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير وفي نفس الوقت تعطي أعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرود. وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشمل على ثلاثة عناصر هي مجتمع المنطقة الأصلية (الطرود) ومجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم. وهذه العناصر تكون كلا متساندا متساندا ديناميكيا. (حكيمة بولعشب، 2021).

3. التطور التاريخي للهجرة في المجتمع الجزائري:

عرفت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تطورا كبيرا سواء باعتبارها دولة عبور أو دولة مقبلة أو مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وترجع البدايات الحقيقية للهجرة الغير شرعية بالجزائر إلى ما قبل الإستقلال ،حيث كانت بدايات الهجرة السرية باتجاه فرنسا بسبب ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تبعية لغوية واقتصادية

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

، وكانت البدايات الأولى سنة 1912 بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي فرضه المستعمر آنذاك على الشباب الجزائري، ثم سنة 1924 أين هاجر حوالي 4000 فرد إلى فرنسا وهذا بغية العمل، وبعد الإستقلال بدأت تعرف توافد اللاجئين وخاصة الماليين والنيجريين الذين فروا من بلدهم خوفا من التصفية العرقية . (بن الصغير فارس و ذهبية أوموسى، 2015، الصفحات 320-321)

وتعود أسباب هجرة الجزائريين وقتها إلى عدة أسباب أهمها : تراجع سعر البترول وارتفاع حجم المديونية الجزائرية وتقليص قيمة العملة الوطنية، لتتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة خارج الجزائر نهاية الثمانينات بعد أحداث أكتوبر 1988، وما عرفته الجزائر في سنوات التسعينات بسبب العشرية السوداء من وراء ما خلفه الإرهاب من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، غير أنه بعد سنة 2000 إلى يومنا هذا عرفت هذه الأخيرة تغيرا نمطيا في الهجرة غير الشرعية من بلد مصدر لها أو بلد عبور إلى دولة مستقبلة، أين أصبحت بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة لآلاف المهاجرين غير الشرعيين، خاصة الأفارقة والصينيين، ولم يقتصر الوضع على هذه الطائفة، بل شملت المهاجرين العرب الفارين من بلدانهم بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، خاصة بعد الأحداث التي عرفها العالم العربي والمسماة بالربيع العربي، الأمر الذي أدى إلى تدفق الآلاف من الوافدين من سوريا، مصر ليبيا، تونس.

كما أن الحرب في مالي والوضع الأمني المتدهور، كان له تأثير سلبي على الجزائر، حيث أن معظم المهاجرين الماليين يفرون يوميا إلى الحدود الجزائرية رغبة في الهروب من الاضطهاد والنزاعات القائمة، كما أدت أيضا الأوضاع غير المستقرة في النيجر إلى النزوح إلى الجزائر غير أن النسبة الأكبر من المهاجرين حتى سنة 2005 كانت من النيجر ونسبة أقل من مالي، حيث قدرت نسبة الهجرة من النيجر بنسبة 52.1% أي 11200 مهاجر و 216 أي بنسبة 10.2% من مالي ومعظم هؤلاء المهاجرين

بن علجية نادية

من الشباب 57.8% يعتبر الدولة الجزائرية دولة استقرار، في حين يعتبرها الباقون 42,2% كبذل عبور نحو أوروبا، وأغلب هؤلاء المهاجرين قادمون من دول الساحل الإفريقي (نادية تياب، 2018).

3. أشكال الهجرة غير الشرعية:

تتخذ الهجرة غير الشرعية شكلين مختلفين للوصول إلى البلد المرغوب فيه، وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الهام للجزائر فإنها كغيرها من البلدان تعاني من هذه الظاهرة التي تنجر عنها عدة تداعيات خطيرة تؤثر على شتى جوانب الحياة من سياسة و اقتصاد و الحياة الإجتماعية... الخ يمكن تصنيفها تبعا لانقسامات المهاجرين الوافدين و الخارجين بطريقة غير شرعية إلى:

الهجرة الداخلية: و يتركز النوع الأول من الهجرة على المهاجرين الوافدين إلى الدولة المستقبلية للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها أو باتخاذها مركز عبور للذهاب إلى الجهة المعنية بالهجرة ، و في هذا الإطار نأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين إلى الجزائر رغبة في الوصول إلى أوروبا ، عبر عدة منافذ للعبور أو بغية الاستقرار في الجزائر. (شماتة بوترة، 2021)

الهجرة الخارجية : تطلق على الجزائريين الذين يتركون بلدهم باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش ، للإشارة انه ليس من تكون وجهته أوروبا يستقر بها نهائيا، حيث يوجد من يأخذ وجهة أخرى أكثر رخاء مثل: إنجلترا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية. هناك دول مصدرة للهجرة غير الشرعية تتمثل في دول العالم الثالث خاصة الدول الأفريقية، وتوجد دول أخرى تسعى بدول العبور و التي يعتمد عليها المهاجرون في عبورهم إلى وجهتهم المقصودة مثل الجزائر حيث يتخذ منها الأفارقة معبرا للوصول إلى أوروبا و دول مقصد وهي الدول المستهدفة للوصول إليها و غالبا ما تكون الاتحاد الأوروبي الدول المتقدمة . بالنسبة للمنافذ التي يتخذها المهاجر غير الشرعي أو الحراق فإن هناك 3 أنواع من المنافذ:

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

- المنافذ البرية : إن طول حدودنا البرية جعلت منها محط لأنظار مهاجري الدول المجاورة ، و تعتبر من أكثر الطرق استعمالا للتسلل إلى الجزائر بالنظر لشساعتها و قلة كثافة قوات الأمن و انعدام الحراسة بها .

-المنافذ البحرية: للجزائر شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم ، لذا فان الهجرة البحرية هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية و هذا لقصر المسافة و مدّة السفر و تعتبر الموانئ و السواحل المسالك و الطرق الأكثر استعمالا من طرف المهاجرين السريين الجزائريين أو الأجانب.

-المنافذ الجوية : المطارات باعتبارها مناطق عبور استراتيجية و حسّاسة بدرجة بالغة ، جعل الدول تفكر دائما في توفير الوسائل المادية و التقنية لحمايتها تتمثل في :أجهزة السكاوير و الآلات الكاشفة للمعادن تفاديا لأي حادث قد يطرأ على الحركة العادية للمطار ، حيث أن الهجرة غير الشرعية هنا تنحصر على استعمال وثائق سفر مزوّرة. (محمد غربي، سفيان فوكه، و مشري مرسى، 2014، الصفحات 24-26)

2.3 الانعكاسات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية:

انتقلت الهجرة من حق لصيق بالإنسان كونه في حاجة مستمرة إلى التنقل والترحال، ومن ظاهرة سوسولوجية إلى جريمة أخذت أبعادا دولية خطيرة على المجتمعات سواء المصدرة أو المستقبلية لها، وأصبحت ذلك الهاجس الذي يهدد استقرار الدولة وأمنها الداخلي لما ينجم عنها من تداعيات، فقد تتعدد انعكاسات الهجرة غير الشرعية سواء على بلدان المصدر أو على بلدان المستقبلية وسنلخصها فيما يلي:

صحيا: تنجر عن الهجرة غير الشرعية الكثير من الآثار الصحية السلبية التي تؤثر في المجتمع من بينها:

بن علجية نادية

انتشار الأوبئة والأمراض بكل أنواعها مثل الإيدز والسارس والتهاب الكبد،
الجذري، الجذام وغيرها من الأمراض المعدية، فالأمن الصحي من الشروط الأساسية
الواجب توفرها في أي بلد ومن حق الدولة الخوف على سلامة مواطنيها من هذه
الأمراض التي قد تصاحب ذلك المهاجر غير الشرعي كونه لا تتوافر لديه الإمكانيات
اللازمة لنفقات العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون في مضلة التأمين الصحي.

اجتماعيا: أما اجتماعيا وفي حالة نجاة ومرور هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين
سالمين إلى الضفة الثانية فإنها قد تنجر ورائهم بعض المشاكل الاجتماعية منها:

- ظهور الأحياء العشوائية حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتشوه منظر
البيئة.

- انتشار الأفاع الاجتماعية كالسرقة والسطو القتل، التجارة في المخدرات،
الدعارة .. الخ.

- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية.

- تغيب العادات والتقاليد والابتعاد عن الشعائر الدينية في بعض الأحيان.

- ترسيخ قيم دونية، العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلية للمهاجرين

- التفكك الأسري والاجتماعي بالنسبة للمهاجر المتزوج.

- العيش تحت هامش الإقصاء والتهميش من المجتمع، كونه يعيش متخفيا
خوفاً من القبض عليه وإعادة إرساله إلى بلده الأصلي. (عثمان الحسن

محمد و ياسر عوض الكريم المبارك، 2008، صفحة 83)

اقتصاديا: إن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدول المستقبلية للمهاجرين

غير الشرعيين يزيد من ارتفاع نسبة البطالة خاصة في ظل الممارسات غير القانونية

التي يمارسها بعض المهاجرين والتي تزيد من بروز العمالة غير المشروعة خاصة في

ورشات البناء كونها عمالة رخيص الثمن.

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

بالإضافة إلى ظهور شبكات تمارس التجارة الوهمية مقابل مشاريع غير حقيقية وهذا في إطار شركات وهمية مخصصة للنصب والاحتيال، الدخول في شبكات التهريب للثروات والأثار وغيرها ونقلها إلى بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وكميات كبيرة والمتاجرة فيها مما يضر الاقتصاد لتلك الدولة كإضعاف العملة الوطنية وتراجع القدرة الشرائية للسكان الأصليين. (ساعد رشيد، 2011، صفحة 91)

أمنياً: تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظهور جماعات إجرامية قد تستغل المهاجرين في عمليات إرهابية، أو استغلالهم من الناحية الجسدية، ويكون ذلك أما بيعهم لجهات أخرى لتقوم بإرسالهم إلى مناطق النزاع أو في تحريضهم للقيام بعمليات إرهابية في الدول المستقبلية أو حتى استخدامهم في شبكات تجارة المخدرات (سليم بلحماش، 2019)، حيث ذكرت العديد من التحقيقات الداخلية للأجهزة الأمنية الجزائرية عن سهولة إمكانية تجنيد المهاجرين غير الشرعيين بسهولة في أجهزة مخبرات دول أجنبية. إن تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما يمكن لها أن تكون وسيلة يسهل توظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر وتبادل الاهتمامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة، فلقد ارتبطت الهجرة الخارجية بتوتر العلاقات بين الدول إضافة إلى تزايد معدلات الجريمة في الإقليم التي يقيم فيها المهاجرين غير الشرعيين (حساين محمد و لرفاوي ذهبية، 2019، صفحة 89)

3.3 الاستراتيجيات المتخذة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

بما أن ظاهرة الهجرة غير شرعية ظاهرة تمس كل دول العالم كان لا بد من تضافر الجهود الدولية و الإقليمية من أجل فرض و سن قوانين و عقوبات من أجل الحد من هذه الظاهرة و محاربتها .

تؤكد المنظمة الدولية للأمم المتحدة موقفها من مسألة الهجرة في العديد من المحافل الدولية ، بحيث تصر على أنها واحدة من أكبر التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي بالرغم من مساهمة الأوروبيين في ازدياد موجات الهجرة لحاجاتها إلى المهاجرين لربح عدد السكان بها نظرا لزيادة الأعمال في أوروبا مع قلة عدد إنجاب الأطفال ومن ثم فهي مهددة بانخفاض عدد السكان بها و انتشار الشيخوخة كذلك، فقد أكد الأمين العام أن الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية يجب أن تتعاون الدول فيما تبذله لاتخاذ تدابير صارمة ضد مهربي البشر.

بالنسبة للبلدان التي تستقبلهم والبلدان التي ترسل المهاجرين على حد سواء، و في هذا الإطار اقترح الأمين العام للأمم المتحدة على الحكومات أن تفرض إبداء الرغبة في إنشاء منتدى دائم في طوعية و استشارية بهدف مواصلة المناقشة و تبادل نسب عالية من فرص العمل المتاحة و المحددة زمنيا لو أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين . وقد قامت الأمم المتحدة من أجل مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر ، البحر والجو بروتوكولا مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة، وقد احتوى هذا البروتوكول على مجموعة كبيرة من التدابير الأمنية التي يجب على الدول الأعضاء مراعاتها للتصدي لجرائم الهجرة غير الشرعية. (أحمد محمد هاشم الرئيس،، 2018، صفحة 28)

4 . دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

لقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تطورا رهيبا خاصة بتوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين لأراضيها في السنوات القليلة الماضية نظرا

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

لموقعها الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا وشريطها الساحلي الطويل ، هذا ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي تضبط من خلالها دخول وخروج الأجانب وتنظيم إقامتهم و تنقلهم فيها ، وطرد كل أجنبي يشكل خطرا على نظام وأمن الدولة.

الآليات القانونية: لقد حاولت الجزائر من خلال قوانينها معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بضبط التوازن بين أمن الدولة وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين و ذلك من خلال القوانين التالية:

قانون رقم : 11 / 08 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم و تنقلهم بها: يحدد القانون رقم 11 / 08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها و تنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم و إقامتهم وتنقلاتهم ، ويكفل المشرع الجزائري في هذا القانون للأجانب حرية الدخول إلى الإقليم الجزائري و الخروج منه وفقا للإجراءات القانونية ، ولقواعد القانون الدولي ومبادئ المعاملة بالمثل ، ووفقا لتقاليد المجتمع الجزائري في الضيافة ، وكما يكفل لهم التنقل بحرية في إطار قوانين الجمهورية وعليه حسب هذا القانون فإن شروط دخول الأجنبي إلى الجزائر و إقامته هي كما يلي

شروط دخول الأجنبي إلى الجزائر: يشترط القانون الجزائري أن يكون الأجنبي حائز وثيقة سفر قيد الصلاحية ، وكذا الرخصة الإدارية عند الاقتضاء ، وأن عليه إثبات وسائل العيش الكافية له طوال مدة إقامته على الإقليم الجزائري ، ومن خلال جواز السفر يمكن مراقبة جنسية الأجنبي القادم إلى الجزائر، فحال وصول الأجنبي إلى الإقليم الجزائري يتعين على الأجنبي أن يتقدم إلى السلطات الجزائرية المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى مركز الحدود ويسلم جواز سفره إلى السلطات الجزائرية المختصة من دولته ، أو كل وثيقة سفر سارية الصلاحية و كذلك التأشيرة المشتركة الصادرة عن السلطات المختصة ، وكذا الدفتر الصحي ، وعندما تتأكد

بن علجية نادية

شرطة الحدود من أن الأجنبي يحوز الوثائق الضرورية و التأشيرة القانونية التي يشترطها القانون يتم وضع طابع رطب مؤرخ على جواز سفره مع ذكر تاريخ عبوره للحدود عندما تنتهي مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي أو بطاقة إقامته أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة على الإقليم الجزائري ، فينبغي على الأجنبي مغادرة الإقليم الجزائري بمجرد انقضاء مدة صلاحية تأشيرته أو بطاقة إقامته ، أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة ، كما عليه إعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها.

شروط إقامة الأجانب :على الأجنبي الذي يرغب في الإقامة النظامية الدائمة في الجزائر بعد انتهاء مدة الصلاحية المحددة في التأشيرات القنصلية أو التمديد ، يجب عليه طلب رخصة للإقامة في الجزائر من خلال الحصول على بطاقة مقيم وهي بطاقة تلعب دورا ازدوجا باعتبارها بطاقة هوية تدون فيها البيانات الضرورية لهذا الشأن ، هذه البطاقة تعتبر ترخيص بالإقامة النظامية لمدة أقصاها سنتان و يمكن تجديد البطاقة لمدة عشر سنوات إذا أقام على الإقليم الجزائري بصورة مستمرة وقانونية خلال مدة سبع سنوات أو أكثر ، وقصد محاصرة الهجرة غير الشرعية و التصدي للوضعيات غير القانونية للأجانب على الاقليم الجزائري ، جاء التشريع المتعلق بوضعية الأجانب بجملة من التدابير و الإجراءات الإدارية التي تمكن السلطات من مراقبة تواجد الأجنبي ومراقبة تحركاته على التراب الجزائري ومن بين تلك الإجراءات ضرورة أن يقوم الأجنبي المقيم بالجزائر بصورة قانونية بالتصريح عندما يريد تغيير مكان إقامته الفعلية بصفة نهائية أو مؤقتة ، وهذا ما أشارت إليه المادة 27 من القانون. 08 / 11 القانون 10 / 81 المتعلق بشروط العمال الأجانب :إن هذا القانون قام بتنظيم أحكام تخص الأجنبي العامل في الجزائر من حيث حصوله على رخصة العمل، أو الترخيص المؤقت للعمل ،إضافة إلى حيازة بطاقة مقيم ، والتصريح بتشغيل الأجنبي و ذلك في النقاط التالية:

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

بالنسبة للحصول على جواز أو رخصة العمل المؤقت ، إن الحصول عليه يعتبر شرطا ضروريا لتشغيل العامل الأجنبي و هذا ما نصت عليه المادة الثانية من هذا القانون بالنسبة للحصول على بطاقة مقيم ، نصت عليها المادة التاسعة من ذات القانون حيث يشترط أن لا تتعدى مدة صلاحيتها الوثيقة التي ترخص له بالعمل، ولا يمكن له الاستفادة من هذه البطاقة إلا إذا كان حائز على إحدى الوثائق التالية : رخصة عمل ، ترخيص مؤقت للعمل ، تصريح بتشغيل عامل أجنبي بالنسبة إلى الأجانب غير الخاضعين لرخصة العمل.

قانون العقوبات : لقد جرم المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية في القانون 02 / 16 المؤرخ في 19 جوان 2016 المتمم للأمر 156 / 66 المؤرخ في 8 جوان 1966 و المتضمن قانون العقوبات بنص المادة 175 مكررا 1 التي نصت على " دون إخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من 20000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل جزائري أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة شرعية ، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".

الحلول والاقتراحات المقدمة للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية:

يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تحمل المسؤولية الكاملة للحد من الظاهرة وحماية المهاجرين غير الشرعيين:

- دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها بوضع سياسة تنمية عربية تستفيد من الطاقات البشرية والامكانيات والموارد الأولية الموجودة في

بن علجية نادية

الدول العربية على حد سواء قول العالم الفرنسي الديموغرافي ألفريد صوفي إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر أو يرحل البشر حيث توجد هذه الثروات.

- تفعيل الأمن التعاوني بين الدول العربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات التي تقوم بتسهيل عملية الهجرة غير الشرعية عبر الحدود وإيجاد آليات ومسائل مشتركة حول مراقبة الحدود والمياه البحرية وتحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهريب والنقل البرية والبحرية وردع المهربين أيضا.

- إيجاد آليات على مستوى كل دولة عربية لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومشاركتهم في المشاريع الاستثمارية سعيا لمحاولة استعادة هذه القوة الاقتصادية البشرية ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والاستفادة منها في شتى الميادين السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية.

- تطوير عمل السفارات المنتشرة عالميا وتطوير خطط وبرامج وسائل الإعلام لنشر الوعي وترسيخ ثقافة الحوار والمناقشات الإيجابية وإشراك المجتمع المدني وأطره في هذا المجال.

- إعادة بذل الجهود والسعي ووضع التشريعات اللازمة للتكامل بين الدول العربية وإيجاد السوق العربية المشتركة سعيا للعمل من أجل التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي. (جمال دوبي بونوة، 2013)

خاتمة:

إن انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلد مثل الجزائر يزرخ بخيراته وثرواته التي لا تعد ولا تحصى يؤكد على وجود أزمة حقيقية في سوء التسيير واستغلال الموارد البشرية التي تملك مستويات جامعية عالية التي لم تجد مكانها المناسب في

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

وطنها فقررت أن تسلك طريقا مغايرا في ظل ارتفاع أسعار التأشيرة نحو الدول الأوروبية التي يراها هذا المهاجر غير الشرعي أو الحراق أنها ملاذ الوحد والجنة التي تنتظره وتمكنه من العيش الرعيد والسعيد، لذا وجب على الدولة الجزائرية إيجاد حلول مناسبة للحفاظ على كفاءتها ومواردها بتوفير مناصب عمل تضمن لهم العيش الحسن كما يمكن لها بناء استراتيجيات طويلة المدى من خلال عقد اتفاقيات مع الدول الأوروبية واستغلالها لصالحها.

5. قائمة المراجع:

- (1) أحمد محمد هاشم الرئيس. (2018). أكتوبر 23-24. الإعلام والهجرة غير الشرعية المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان القانون والإعلام. كلية الحقوق :جامعة طنطا.
- (2) الأخضر عمر الدهيمي. (2010). دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- (3) الجريدة الرسمية. (2008). قانون العقوبات. 01/09.
- (4) الشهاوي ط. (2008). الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- (5) المادة 27 من القانون 08 / 11. (بلا تاريخ).
- (6) أنطوني غيدنز، كاين بيرد سال (بدون تاريخ). علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) تر. غ. الصباغ المنظمة العربية لترجمة.
- (7) بن الصغير فارس، ذهيبية أموسى. (2015). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر أسباب وتدابير التصدي. مجلة آفاق علم الاجتماع، 5(2)، pp. 311-332.
- (8) جمال دوبي بونوة. (2013). إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول. مجلة معارف. 8(14)، pp. 9-23.

بن علجية نادية

- (9) حساين محمد، لرفاوي ذهبية، (2019). أكتوبر. (17-18) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة غير الشرعية. مقال منشور في كتاب أعمال المؤتمر الدولي: ظاهرة هجرة كآزمة عالمية بين الواقع والتداعيات. p. 89 ,
- (10) حكيمة بولعشب. (2021). الهجرة غير الشرعية المفهوم والأسباب. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. 15(1), pp. 241-262 ,
- (11) ساعد رشيد. (2011). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الاسباني (رسالة ماجستير). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- (12) سليم بلحماش. (2019). الجهود الأوروبية ومتوسطة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 4(3)، الصفحات 140-151.
- (13) شمامته بوترعة. (2021). الاستراتيجية القانونية و الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية. 3(6), pp. 160-195.
- (14) صايش عبد المالك. (2007). التعاون الأوروبي-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية (رسالة ماجستير). جامعة برج باجي مختار. عنابة، قسم القانون العام.
- (15) عثمان الحسن محمد، و ياسر عوض الكريم المبارك. (2008). الهجرة غير الشرعية والجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- (16) علياء شكري. (2006). دراسات في علم السكان. مصر: مطبعة العمرانية للأوفست .
- (17) فايزة بركان. (2012). آليات التصدي للهجرة غير شرعية (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة.
- (18) محمد غربي، سفيان فوكه، مشري مرسي. (2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر و استراتيجية المواجهة. بيروت: دار الروافد الثقافية .
- (19) نادية تياب. (2018). آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر . مجلة الميزان. 3(3), pp. 284-307 ,

قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري